مقالات

في

علوم اللغة

منهجية ابن دُريد الأزدي وتداخل معاييره اللغوية في بناء معجم الجمهرة.

الدكتور زيد خليل القرالّه
أستاذ مشارك في علم اللغة الحديث
قسم اللغة العربية
جامعة آل البيت/ الأردن

الدكتور خالد موسى العجارمة
أستاذ مساعد في النحو
قسم اللغة العربية
جامعة تبوك/السعودية

ملخص :

يُمثّل معجم الجمهرة لابن دُريد مفصلاً مهماً في تاريخ الصناعة المعجمية، ومرحلة انتقالية ذات مكانة من حيث كونها تمثل ابتكار مدرسة معجمية جديدة، تغاير مدرسة الخليل التي تقوم على المخارج الصوتية. وقد رصدت هذه الدراسة منهجية ابن دريد التي تقوم على الترتيب الألف بائي، ومدى التطابق بين النظرية والتطبيق في بناء المعجم. وقد تمحورت الدراسة على رصد اضطراب منهجية ابن دريد، وأثر تداخل المعايير اللغوية عنده في ذلك الاضطراب، فهو لم يستطع الفصل، أو وضع الحدود الفاصلة بين المعايير اللغوية؛ ولذلك تداخلت فأدى ذلك إلى اضطراب المنهجية في بناء المعجم مما جعله موضوعاً للدراسة، والنقد اللاذع من كثير من العلماء والباحثين. وتجتمع الدراسة على رصد تداخل معيار الألف بائية بمعيار التقليبات ومعيار المخارج الصوتية، إضافة إلى إقحام المؤلف معيار الغريب والنادر.

الكلمات المفتاحية : ابن دريد، منهجية، المعايير اللغوية، الجمهرة.

Abstract :

Al-Jamhara dictionary is considered as a cornerstone in the history of lexicon industry It is a crucial transitional stage since it represents the creation of a new lexicon school which contradicts Al-Khalil's school which, essentially, is based on places of articulation.

The researcher investigates Ibn Duraid's methodology which is based on the alphabetical order. Hence, the researcher observes the extent of compatibility between theory and practice in dictionary construction.

This study observes Ibn Duraid confused methodology and the effect of linguistic criteria alternation in creating such a confusion. Ibn Duraid couldn't seprate or create definite lines among linguistic criteria, therefore they have interlaced and led to confusion in the methodology of dictionary construction Thus, this issue became subject to study and criticism.

Further, the researcher investigates the alternation between the alphabetical order and places of articulation order of lexicons in Al-Jamhara dictionary, in addition to using the criterium of rareness of lexicals in his dectionary.

مدخل :

يمثل ابن دريد أحد العلماء المشاهير من علماء اللغة في القرن الثالث الهجري، ويشغل ابن دريد حيزاً على خارطة علماء اللغة؛ وذلك بما ألّف من الدراسات اللغوية التي وصلنا بعضها، وبقي بعضها الآخر في عداد المفقود، كغيرها من تراثنا اللغوي، والأدبي، الذي ما زلنا نأمل العثور عليه.

أما المؤلف والعلم الذي هو مجال الدراسة فهو: " أبو بكر محمد بن الحسين بن دريـــد بن عتاهيـــة... ولد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريـــــد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ونشأ بعُمـــــان، وتنقل ما بين البصـــرة، وفـــارس، وطلب الأدب، وعلم النحو، واللغة. وكان أبوه من ذوي اليسار، ورد بغداد بعد أن أسنّ فأقـــام بها إلى آخر عمره"(1).

عُرف ابن دريد بالعلم؛ فقد روى عن كبار العلماء، وأخذ عنه المشاهير منهم مثل: السيرافي، وأبو بكر بن شاذان، وقد عرف بسعة روايته ومحفوظه، وعرف بسرعة حفظه، وروى ابن دريد حادثة تدل على سرعة حفظه، وقدرته على ذلك بشكل يدعو للاستغراب، فقال: كان أبو عثمان الأشناندانى معلمي، وكان عمي الحسين بن دريد يتولى تربيتي، فإذا أراد الأكل استدعى أبا عثمان يأكل معه، فدخل عمي يوماً وأبو عثمان المعلم يروي قصيدة الحارث بن حلزة التي أولها :

(آذنتـــــنا ببـــينها أسمـــــاء) فقال لي عمّي: إذا حفظت هذه القصيدة وهبت لك كذ وكذا، ثم دعا بالمعلم يأكل معه، فدخل إليه، فأكلا وتحدثا بعد الأكل ساعة. قال: فإلى أن رجع المعلم حفظت "ديوان الحارث بن حلّزة بأسره، فخرج المعلم، فعرّفته بذلك فاستعظمه، وأخذ (يغتبره) علي، فوجدني قد حفظته، فدخل إلى عمّي فأخبره، فأعطاني ما كان وعدني به"(2).

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 1986، ج3، ص92- 93.

(2) المرجع السابق، ج3، ص 94- 95.

"مات ابن دريد سنة 321هـ؛ ودفن بمقبرة الخيزران، ومات في ذلك اليوم أبو هاشم الجبائي، فقال الناس: مات علم اللغة والكلام بموتهما"(3).

وقد صنف ابن دريد عدداً من المصنفات من أهمها وأشهرها (كتاب الجمهرة). وقد استوقف كتاب الجمهرة كثيرا من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، وقد أظهروا ما فيه من خلل، واضطراب في المنهج الذي وضعه المؤلف، وأدى هذا المعجم إلى جعل مؤلفه (ابن دريد) موضع أخذ وردّ، ومادة جدل بين العلماء من الرفض إلى القبول، ومن المدح إلى الذم، وقد وقف الأزهري في التهذيب على بعض ملامح الجمهرة، وقال معلقاً عليه: "وممن ألّف في عصرنا الكتب فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العربية في كلامهم (أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي) صاحب كتاب الجمهرة... وحضرْته في داره ببغداد غير مرّة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه فاستخف به، و لم يوثقه في روايته. ودخلت يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام، من غلبة السكر عليه. وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أجده دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها و لم أعرف مخارجها، فأثبتها من كتابي عن مواقعها منه..." (4). وجاء في المزهر للسيوطي أنّ ابن دريد ونفطويه قد تعاصرا، وكانت بينهما مهاجاة، ومما هجا نفطويه ابن دريد فيه عمله في كتاب الجمهرة، وأنّ

(3) المرجع السابق، ج3، ص 95- 96.

(4) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ج1، ص31.

هذا الكتاب ليس له، وفي ذلك يقول: "ويدّعي من حمقه وضع كتاب الجمهرة – وهو كتاب العين إلا أنه قد غيره"(5).

ويحاول السيوطي ردّ التهمة عن ابن دريد بقوله: "وقد تقرر في علم الحديث أنّ كلام الأقران في بعضهم لا يقدح"(6). وقد وقف ابن فارس وقفة الناقد فيما غلّط به ابن دريد في غير موطن، "فقد أخذ ابن فارس على ابن دريد أنه وضع بعض الألفاظ وافتعلها، ونسب هذه الألفاظ إلى اللغة اليمانية"(7). وكان أبو علي الفارسي "قد عرّض بابن دريد في غير موقف، وقد أشار ابن جني إلى موقف أبي علي من مقدمة الجمهرة"(8). وإذا كان أبو علي الفارسي يُعرّض بابن دريد بالتمليح فإنّ ابن جني قد تحدث صراحة عن عيوب الجمهرة وما فيه من اضطراب بقوله: "وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه؛ لبعده عن معرفة هذا الأمر. ولما كتبـــــته وقعت في متونه وحواشيه جميعاً من التنـــــبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته. ثم إنه لما طال عليّ أومأت إلى بعضه، وأضربت ألبتة عن بعضه"(9).

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، صححه: محمد أحمـــد جاد المولى وآخرون، دار الجيل- بيروت، ج1، ص94.

(6) المرجع السابق، ج1، ص94.

(7) مجلة مجمع اللغة الأردني، منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغـــة، محمود عبد الله الجفال، ص107- 108.

(8) انظر: الخصائص، ابن جني، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، ج3، ص288.

(9) الخصائص، ج3، ص288.

لقد كان كتاب الجمهرة من حيث الترتيب وما داخله من اضطراب يمثل نقطة سوداء في مسيرة ابن دريد، وقد أخذ عليه العلماء هذا الاضطراب، وتوقفوا عند اضطراب الجمهرة وأغفلوا أي جهد علمي لابن دريد كأنه لم يقدم إلا الجمهرة .

وفي المباحث اللاحقة سأقف على معايير ابن دريد اللغوية ، وتداخلها ، وأثر ذلك في اضطراب الجمهرة إضافة إلى باب النادر المستكره عنده وما فيه من خلط ، واضطراب إضافة إلى خروجه عن نظام المعجم ،وخطة المؤلف فهو إلى معاجم الموضوعات اقرب .

تداخل المعايير اللغوية في بناء الجمهرة :

إنّ أيَّ عمل معجمي لا بد له أن يقوم على عدد من المعايير اللغوية، والمعايير اللغوية التي يحددها المعجميّ ليقيم معجمه على أساسها لا بد لها من الانسجام والتسلسل؛ لأنّ انسجامها وتسلسلها يؤدي إلى أن يقوم كلّ معيار بدور تكاملي مع المعايير الأخرى، وبهذا التكامل والانسجام يتشكل لدينا نسيج لغوي يشكل بمجمله معجماً لغوياً متوافقاً في بنائيه: الخارجي والداخلي.

لقد وضع ابن دريد المعايير اللغوية التي تمثل خطة يسير عليها في بناء معجم الجمهرة، وهذه المعايير الرئيسة يشتمل كلّ منها على عدة معايير فرعية، ومن المعايير التي انطلق منها وبنى عليها ابن دريد معجمه:

1- معيار الترتيب الألف بائي أو الترتيب الأبتثي :

وجد ابن دريد كتاب العين للخليل قد أتعب من تصدى له؛ وذلك لعلة في منهجه القائم على المخارج الصوتية؛ فقد جاء في مقدمة الجمهرة: "وقد ألف أبو عبد الرحمن الفراهيدي – رضوان الله عليه – كتاب العين، فأتعب من تصدى لغايته، وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف... ولكنه – رحمه الله – ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدّة أذهان أهل دهره. وأملينا هذا الكتاب والنقص في

الناس فاشٍ والعجز لهم شامل... فسهّلنا وعره، ووطأنا شأزه، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق، وفي الأسماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة... (10). ونلاحظ أنّ ابن دريد قد وضع في مقدمة الجمهرة عدة مسوغات لوضع هذا المعجم؛ فهو يرى أنّ المنهج الذي بُني عليه كتابُ العين صعب (أتعب من تصدى لغايته، وفي المقابل فإنه بنى معجمه (وسهل وعره ووطأ شأزه وأجراه على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق) والحقيقة أنه محقّ في كون الترتيب الأبتثي أيسر من الترتيب الصوتي هذا لو أنه التزم به، واستطاع أن يتخلص من معيار البناء الصوتي الذي ظل أسيراً له.

لقد وضع ابن دريد لنفسه منهجاً ليبني عليه معجمه وهو الترتيب الألف بائي، وقد جعل هذا الترتيب الألف بائي يقوم على الأبنية، فقد جاء بناء المعجم على الأبواب الآتية: باب الثنائي الصحيح، وباب الثلاثي الصحيح وما تشعب منه، وباب النوادر في الهمز، وباب الرباعي الصحيح، وأبواب الرباعي المعتل، وأبواب ما يلحق بالرباعي بحرف من حروف الزوائد، وأبواب اللفيف، وأبواب النوادر.

لقد بدأ ابن دريد بناء معجمه على أساس خلافي، ومفاهيم جدلية؛ فهو منذ البداية يضع إشكالية في مفهوم الثنائي، وعلى أي أساس يعامل هذه الأبنية على أنها ثنائية، أهو الأساس الألف بائي أم الأساس الصوتي، وقد ظهرت الإشكالية والجدلية في قوله: "فمن نظر في كتابنا هذا فآثر التماس حرف ثنائي فليبدأ بالهمزة والباء إن كان الثاني باءً ثقيلة..." (11). لقد جعل ابن دريد معيار الأبنية شرطاً لتطبيق معيار الألف بائية، والبناء الثنائي الذي ثانيه مضعّف هو ثنائي على أساس صوتي، وليس على أساس صرفي

(10) الجمهرة في اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987، ج1، ص41.

(11) الجمهرة في اللغة، ابن دريد، ج1، ص40، وانظر: ص53.

أو معجمي؛ لأن الثنائي مضعف الثاني هو ثلاثي بالمعيار الصرفي، ولو عدنا إلى معيار الخليل الذي وضع على أساسه الثنائي مضعف الثاني لوجدناه يطبق المعيار الصوتي بدقة، فالخليل يطبق المعيار الصوتي متسلسلاً في المخارج، وابن دريد ينوي المعيار الصرفي ويذهب في التطبيق إلى المعيار الصوتي، فالكلمات: (دغّ، دقّ، درّ) في حقيقتها الصرفية على وزن فعل، وهي في ترتيبها على أساس الألف بائية، والأبنية التي تقوم عليها أبنية ثلاثيـــة وليست ثنائيـــة، وهي ثنائيـــة من حيث تكرار العين، والقاف، والراء وهذا معيـــــار صـــــوتي.

إنّ فكرة الأبنية عند ابن دريد فكرة مضطربة، ومما يدلل على اضطراب مفهوم الثنائي أنّ الفارق بين (بثّ وبثث، وبجّ وبجج) هو أنّ المدغم أو مثقل الثاني هو ثنائي، (أما مكرر الثاني دون إدغام فهو ثلاثي صحيح، ويسميه (باب من الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان) مثل: بجج، بحح، بذذ... (12). وقد نبه ابن دريد نفسه إلى هذه الحقيقة التي تؤكد أنّ الثنائي المدغم الثاني هو ثلاثي؛ فقد قال في الجمهرة في حديثه عن باب الثنائي الصحيح: "والثنائي الصحيح لا يكون حرفين إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي، وإنما سمّي ثنائياً للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر.." (13) وفي هذا البناء الذي يراه ابن دريد ثنائياً فإنه قد أخلّ بالترتيب الألف بائي محاولاً الوصول للانسجام في معيار الأبنية الذي أخلّ فيه أيضاً؛ لأنه بنى معيار الأبنية على معيار الصوتية وهو معيار مغلوط، وما بني على غلط فنتائجه مغلوطة، وهذا ما وقع فيه ترتيب الجمهرة.

(12) الجمهرة في اللغة، ج2، ص999.

(13) الجمهرة في اللغة، ج1، ص53.

وفي الترتيب الألف بائي الذي اختاره ابن دريد نجده يغاير في ترتيب بعض الحروف، وقد أشار بعض المحدثين إلى ذلك بقوله: (وقدم ابن دريد الواو على الهاء في الترتيب وهذا يخالف الأبجدية العربية كما نعرفها الآن، حيث تقدم فيها الهاء على الواو"(14).

إنّ البناء في الكلمات: (بحح، بذذ، برر) بناء ثلاثي في عدد الحروف والوزن، وقد عدّه ابن دريد ثلاثياً يجتمع فيه حرفان مثلان، أما هذه الكلمات في حالة الإدغام: (بحّ، بذّ، برّ) فهو عند ابن دريد ثنائي مع أنها تتكون من ثلاثة حروف، وهنا أرى أنه استطاع أن يطبق معيار الألف بائية على الثلاثي الذي يجتمع فيه حرفان مثلان دون إدغام، و لم يوفق في جعل البناء مدغم الثاني ثنائياً على أساس معيار الألف بائية، والحقيقة أنّه ثنائي على أساس المعيار الصوتي، وإذا أردنا أن يكون معيار الألف بائية مطرداً فلا بد أن نعدّ البناءين: مدغم الثاني ومكرره على أنهما من بناء الثلاثي، وإلا فإنّ (بذّ وبحّ، وبرّ) أبنية ثنائية من منطلق المعيار الصوتي.

ونجد في بناء الثنائي نمطاً مما جعله الخليل في معجمه من أبنية الثنائي على أساس صوتي، وهذا البناء الذي جعله ابن دريد ثنائياً هو مكرر الرباعي في مثل (كركر، قرقر، صرصر) وهو ثنائي عند الخليل على أساس المعيار الصوتي؛ فكل كلمة من الكلمات السابقة رباعية البناء وهي ثنائية من المفهوم الصوتي إلا أنّ المعايير قد اضطربت وتداخلت مما أدى إلى تداخل النظام الصوتي بالألف بائي في عدة مواطن في البناء الواحد، ومثالها البناء الثنائي الذي اجتمعت فيه الأبنية الآتية: "الثنائي الصحيح وهو مضعّف الثاني، والثنائي المهموز وما يتصل به من المكرر مثل: (بأبأ، وتأتأ) والثنائي الذي هو في الأصل

(14) معجم المعاجم العربية، يسرى عبد الغني عبد الله، دار الجيل- بيروت، ط1، 1991م، ص77.

رباعي ويسمى الرباعي مكرر الثنائي"(15). وقد أشار حسين نصار إلى اضطراب المواد اللغوية داخل البناء الواحد، ومن أمثلته: "ما وقع في باب الدال إذ يقدمه مع الراء (تبرد) ثم مع العين (رعتب) ثم يرجعه إليه مع الراء ثانية (تدرب)" (16).

إنّ معيار الألف بائية الذي اختاره ابن دريد معيار جلي واضح المعالم إلا أنّه في تطبيق ابن دريد في الجمهرة قد بدأ يتلاشى لصالح المنهج الصوتي الذي اتبعه الخليل، وأحسب أنّ ابن دريد قد أشبع بالمنهج الصوتي و لم يستطع التخلص منه؛ ولذلك جاء تنظيره مغايراً لتطبيقه فأدى ذلك إلى الإخلال بمعيار الألف بائية الذي اختاره؛ ولذلك يرى عبد المجيد الحر "أننا لو فقدنا كتاب العين ونريد أن نتعرف منهجه وطريقته فيمكننا النظر في كتاب الجمهرة"(17).

ومما يشير إلى تسرّب منهج الخليل لعمل ابن دريد في الجمهرة أنه "سار على نهجه في أنه لا يذكر بعد الحرف سوى الحرف الذي يليه مباشرة"(18). ويلاحظ أنّ منهج الألف بائية الذي انطلق منه ابن دريد في بناء معجم الجمهرة قد أفرغ من قيمته، وأبعد عن خصوصيته؛ ليبقى المسمى الألف بائي، ويظهر جوهر المنهج الصوتي، وهذا إخلال في المعيار واضطراب في تطبيقه.

(15) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مجلد12، عدد 20، 1421هـ/ 2000م، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، خلل الأصول في معجم الجمهرة، ص10.

(16) انظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، 1988، ج2، ص323.

(17) انظر: المعجمات والمعاجم العربية نشأتها وأنواعها، عبد المجيد الحر، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994، ص44.

(18) المرجع السابق، ص44.

2- معيار الأبنية ومنهجية ابن دريد فيه :

يمثل نظام الأبنية في معجم الجمهرة أحد أهم ملامحه التي اتسم بها، وعندما نسمع عبارة (معيار الأبنية) فإنّ أول ما يتبادر للذهن هو التوزيع الكمي للمفردات بناءً على الترتيب الألف بائي، ويفهم من التوزيع الكمي وجود أبنية ثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية إلا أنّ توزيع الأبواب في الجمهرة لم يطّرد على وتيرة واحدة بناء على الكم، وقد أشار عبد الرزاق الصاعدي في بحثه (خلل الأصول) إلى هذا التعدد والاضطراب في تسلسل الأبنية إذ يقول في ذلك: "اضطراب المنهج واختلال التصنيف وذلك في أبواب الجمهرة التي لا تقوم في تقسيمها وترتيبها على أساس واحد، بل تقسم على أساس الألفاظ تارة وعلى أساس الأبنية تارة أخرى، وعلى أساس الموضوعات والظواهر اللغوية في بعض الأحيان"(19) وقد جاءت الأبنية في الجمهرة على أساس الكم من الثنائي إلى الخماسي وما يلحقه، وداخل هذه الأبنية معيار الصحة والاعتلال، وأضيف باب النوادر، وبسبب تداخل المعايير في بناء الأبنية والأبواب واضطرابها يرى حسين نصار أن ابن دريد لم يخلص لمنهجه إذ يقول: "... ويظهر أنّ ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كلَّ الإخلاص، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر، هو الندرة. و لم يفعل ذلك الخليل ، وقسّم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقاً للألف باء، باعتبار الحروف الأصول وحدها"(20) ونجد تعليقاً آخر لحسين نصار يعرض فيه لاضطراب معيار الأبنية بقوله: "... فلا مراعاة فيهما للحرف الأول أو الثاني، أو أي حرف، وإنما ترتب التقاليب ترتيباً

(19) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مجلد 12، عـــدد 20، خلـــل الأصول في معجم الجمهرة، عبد الرزاق الصاعدي.

(20) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ج2، ص318.

هوائياً بحسب ورودهما على خاطره. وهو يأتي بالرباعي ثم يُلحق به الثلاثي مضعّف الحرف الثالث..." (21).

إنّ نظام الأبنية والأبواب الذي وضعه ابن دريد يمثل عبئاً وحمولة زائدة تثقل النظام الألف بائي، مع أنّ ابن دريد أُشبع بمنهج الخليل ، وأراد أن يأتي بنظام معجمي جديد غير مألوف. أما في نظام المخارج الصوتية وهو منهج العين للخليل فإنّ نظام الأبنية يساعد على بناء المعجم؛ فالبناء الثنائي مشدد الثاني أو مكرر الثاني مثل شدّ وشدد، والثنائي مكرر الرباعي هدهد وكركر فهو توزيع يعمل على تحديد الثنائي بأنواعه وربطها بالمخارج الصوتية، وكذلك الثلاثي والرباعي.

إنّ البناء في المخارج الصوتية قد يكون ثنائياً ، أو ثلاثـــــياً ، أو ربـــــاعياً، والمنهج الصوتي هو السبب والدافع لمجيء نظام الأبنية وإلا كيف نعامل مضعّف الثاني، والرباعي مكرر الثنـــــائي.

ولا يكمن الاضطراب في معيار الأبنية من حيث أنه يعدّ الثلاثي ثنائياً والرباعي مكرر الثنائي ثنائياً وغير ذلك فقط، بل إن اضطراب معيار الأبنية في عمل ابن دريد ظهر أيضاً في وجود بعض الأبواب التي لا تقوم على معيار الأبنية بل على المعيار الصوتي أو الصوتي الصرفي كما في المهموز، والمعتل، واللفيف. ويشير عبد الرزاق الصاعدي إلى اختلاف الأبواب والأوزان في البناء الواحد وذلك في قوله: "الخماسي، وفيه أبواب على أوزان مختلفة، وألحق به أبواباً مختلفة"(22).

(21) المرجع السابق ، ج2، ص324.

(22) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مجلد 12، عـــدد 20، خلـــل الأصول في معجم الجمهرة، عبد الرزاق الصاعدي.

ولّما كان معجم الجمهرة حاضراً على ألسنة العلماء، وفي ما خطّوه من نقد، ورصد مآخذ فلا بدّ أن يؤخذ الأمر من أهله، وأن ينظر في ما قاله أهل الاختصاص ممن اشتغلوا بالمعاجم وصناعتها للوقوف على اضطراب منهجية ابن دريد في بناء الجمهرة، وتداخل معاييره اللغوية واضطرابها كما وقع فيها من تداخل وتعارض.

يقول الأزهري في تهذيب اللغة: "... وتصفّحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها و لم أعرف مخارجها"(23) وهنا أشير إلى الطعن في كتاب الجمهرة، وهذا الطعن من معجمي عريق له مكانته في الصناعة المعجمية، وهو من القدماء، ومن معاصري صاحب الجمهرة، وهو وإن كان من الأقران الذين لا تؤخذ شهادتهم على إطلاقها إلاّ أنّه لم ينفرد في هذا الرأي، فإن رُدّت شهادة واحد فليس من السهل أن تُردّ شهادة الجميع من أهل الاختصاص معجميين ولغويين.

وإذا وقفنا على آراء المحدثين ممن نظروا في المعاجم، وشُغلوا بالدرس المعجمي والتأليف فيه فإننا نجد جلّ المحدثين يأخذون على معجم الجمهرة جملة من المآخذ، فهذا شيخ المحدثين ممن عملوا في النقد المعجمي ودراساته وهو حسين نصار يقول: "ولا يُعطي المنهج الذي وضعه المؤلف صورة صحيحة لما في الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب في أثناء تطبيقه"(24) وهذا يؤكد الفجوة بين النظرية والتطبيق في معجم الجمهرة؛ فقد كان من أهداف تأليفه ما وجده من صعوبة في التعامل مع معجم العين بسبب تلك المنهجية التي اتخذها الخليل أساساً لمعجمه وهي المخارج الصوتية متبوعة بالتقليبات، وأن ابن دريد ألزم نفسه بالابتعاد عن الغريب والنادر، ولكنه لم يف لخطته، و لم يخلص لمنهجه.

(23) تهذيب اللغة، الأزهري، 31/1.

(24) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 321/2.

لقد تداخلت المعايير عند ابن دريد في كتاب الجمهرة لعلة تكمن في تعارض أسس منهجه الذي اتخذه إذ أخذ بالألف بائية، ونظام التقليبات، وكثرة الأبواب والتفريعات والملحقات التي أضافها لكل باب ، ولذلك فقد "حاد ابن دريد عن نهج المعاجم المجنسة، حيث حشد مواد حشداً موضوعياً لا هجائياً، ومثال ذلك تلك الأبواب الفرعية القصيرة التي وضعها مع أبواب الرباعي مثل ما جاء في الشد والصلابة، وما جاء في القصر، وما جاء في السرعة ، وما جاء في المضاد... وقد تغلبت حافظة ابن دريد على ما كان ينبغي أن يأخذ به نفسه في المعجم المجنّس"(25).

ولّما كان ابن دريد لا يضبط معاييره اللغوية، ولا يُحكم السيطرة على تلك الأبواب بجعل كلّ منها مستقلاً عن الآخر فقد أدى ذلك إلى اضطرابها، والتداخل بينها، وفي ذلك يقول حسين نصار: "ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين، بل تقسم مرّة على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب وليس لها من خصائص المعجمات شيء..." (26).

وقد أدّى تداخل المعايير اللغوية في بناء معجم الجمهرة إلى توزيعه على سبعة عشر باباً كما رصد عبد السميع محمد(27) وقد داخل هذه الأبواب في هذا التقسيم خلل واضح؛ فأن يجعل بتّ، وبزّ من الثنائي، وكذلك زلزل، ودعدع، وكذلك زأر فهذا اضطراب واضح، وكذلك بجعله الثلاثي الصحيح يشتمل على معتل العين مثل (صام) ومعتل اللام مثل (رمى) و(سما) فهذا اضطراب واضح أيضاً.

(25) المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد، ص60.

(26) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 329/2.

(27) انظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد، ص53- 54.

وقد رصدت عدة دراسات اضطراب الأبنية وتوزيعها في كتاب الجمهرة مبينة الخلل في ذلك التوزيع، وذلك يرصد الأمثلة والنماذج من كتاب الجمهرة(28).

وما أن يبدأ ابن دريد بالألف بائية فسرعان ما يتركها إلى معيار آخر؛ فهو في الثنائي المعتل – على سبيل المثال – يضعه في باب منفصل، وتتكون مواده من حرف صحيح وحرفين من حروف العلة والهمزة؛ لأنه يجعل الهمزة من حروف العلة، وهو في هذا التقسيم يبنى المعيار الصرفي من حيث الأخذ بأصوات العلة والهمز، وهو يغاير منهجه إذ يُصنف هذا الثلاثي على أنّه ثنائي، وبذلك يكون قد خالف منهجه من وجهين: أولهما اتخاذه المعيار الصرفي، وثانيهما عدم التزامه بالمعيار الكمّي إذ جعل الثلاثي ثنائياً من حيث جعل حروف العلة ذات خصوصية تنماز بها عن الصحاح، فيما أنّ مادة هذا الباب تتكون من حرف صحيح وحرفي علة أو حرف صحيح وحرف علة وهمزة فهو ثـــــلاثي وليس ثنـــــائياً.

وهو في هذا الباب الثنائي يقع في خلل بسبب تداخل المعيار الصرفي بالألف بائي؛ ولذلك فقد وضع من الثلاثي في باب الثنائي، فالثنائي مضعف الثاني هو ثلاثي، ونجده قد وضع الرباعي المكرر في باب الثنائي، وهذا معيار صـــــــوتي أقحمه على المعيار الألف بائي.

أما الثنائي الذي يتشكل عنده من صحيح وحرفي علة أو من صحيح وحرف علة وحرف الهمز فهو في الحقيقة ثلاثي، وهذا الخلل يتأتى بسبب تداخل المعيار الصـــــــرفي بالألف بائي.

(28) انظر: المرجع السابق، 322/2- 329، والمعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد، ص53، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص170.

وإذا نظرنا في الثلاثي الصحيح نجده قد ألحق به بعض أبنية المعتل، وألحق به مضعف الثاني دون إدغام مثل: بتت، وهذا يتعارض مع مدغم الثاني الذي وضعه في الثنائي مثل (بتّ)، أما باب الرباعي فقد اضطربت مواده إذ وضع فيه مكرر الرباعي بحرف وهذا صحيح إذا سار به على معيار الألف بائية مثل: دردق، فقد تكرر فيه حرفان، ولكنه يتناقض مع مكرر الرباعي الذي وضعه في الثنائي، فهو في الرباعي المكرر بحرفين من مثل (زلزل، صلصل) يضعه في الثنائي، أما مكرر الرباعي بحرف واحد من مثل (دردب، ودردق) فيضعه في الرباعي، وهذا الاضطراب والتداخل ناتج عن توظيف المعيار الصوتي حيناً، والمعيار الصرفي حيناً آخر، والمعيار الذي اختاره وهو الألف بائي في مواطن أخرى.

ونجده في الخماسي يسير على ميعار الألف بائية ثم يقحم عليه المعيار الصرفي عندما يلحق به ما جاء على بعض الأوزان، ونجده يتحدث عن أبنية خماسية دون أن يشير إلى الخماسي، ثم يأتي بالحديث عن الخماسي، وقد أشار عبد الكريم مجاهد إلى ذلك بقوله: "... ويُلحق بهذا الباب، وباب ما جاء على فَعَيلل وعلى فعولل، وباب ما جاء على فَعَوَّل من الخماسي، وعلى ما جاء على فِعْليل، وما جاء على فِعِّيل ويذكر الأوزان ويفتح لها أبواباً حتى ينتهى به الأمر بقوله هذا آخر أبنية الخماسي وهو وزن يَفْعيل، وبعده يفتح باباً للملحقات بالخماسي..." (29).

ويشير حسين نصار إلى الاضطراب الذي ساد تبويب ابن دُريد، ومما قاله في الخماسي: "ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسي جميعها،... ولا مراعاة فيه لأي نوع من الترتيب، وكذا الحال في جميع أبواب الخماسي والملحق به، وبلغ به الاختلال أن

(29) مناهج التأليف المعجمي عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص349.

اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ، فوضعه في أكثر من باب، فَعَدَبَّس مثلاً في الخماسي،وفي الملحق به..." (30)

وتضطرب الأبنية عند ابن دريد عندما يأتي بباب اللفيف، وهو لا يقصد به اللفيف المعروف عند الصرفيين الذي اجتمعت فيه حروف العلة، وفي الوقت نفسه لا يفسّر قصده بهذا اللفيف المقحم على الأبنية، وهو يشير إلى أنّه أطلق عليه هذا الاسم "لقصر أبوابه والتفاف بعضها على بعض" وهو تفسير غير واضح.

وقد جاءت أبواب اللفيف "قصيرة فعلاً، وقد خصص كل باب لما جاء من المواد على وزن معين جعله في عنوانه... ومواد كلّ باب قليلة محشوة دون أن يحكم حشدها نسق أو ترتيب خاص، وبعضها سبق ذكره حيث يجب أو ينبغي أن يُذكر... وابن دُريد يستطرد في أبواب اللفيف، ويعقد أبواباً من حقها أن توجد في غير هذا الموضع من المعجم المجنس، إذ لا تُعدّ من ميدانه"(31).

لقد بقي ابن دُريد أسير المنهجية الصوتية ومعيار الأبنية الذي ينسجم بتقليباته مع تلك المنهجية، ولكنه لا ينسجم مع المنهج الذي اختطه ابن دريد ، واختاره لنفسه وهو الألف بائية، وقد أدّى ذلك إلى الخلط بين منهجين مما أدى إلى تداخل المعايير التي يبوّب مادته المعجمية على أساسها.

وخلاصة القول في معيار الأبنية في الجمهرة أنّ ابن دُريد خلط فيها بين المعايير الصوتية، والصرفية، والألف بائية مما أدى إلى اختلاط مواد تلك الأبواب، فاجتمع الثنائي على أبنية ثنائية وثلاثية، ورباعية، وجمع في ما عنونه بالصحيح الصحيح والمعتل، وكذلك الأمر في الثلاثي، والرباعي.

(30) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 327/2.

(31) المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد، ص61.

ونجد ابن دريد يخلص للطريقة الصوتية، وللمعاير الصرفي أكثر من وفائه وإخلاصه للمعيار الألف بائي مع أنّه وقع في كثير من الاضطراب في تبويبه الصرفي، وقد أدى ذلك مجتمعاً إلى اضطراب بناء معجم الجمهرة حتى أصاب ذلك الاضطراب الناجم عن تداخل المعايير أصاب الأصول فنجده يضع مادة لغوية في غير موضعها، وهذا من أهم المآخذ على ابن دريد في جمهرته.

وبقِدر ما كانت منهجية ابن دريد في الجمهرة مضطربة، ومعاييره اللغوية متداخلة فقد أدى ذلك إلى صعوبة تصنيفه في الألف بائية وحصره فيها، ولذلك فقد جعل عبد الكريم مجاهد عنوان مدرسة ابن دريد مشتركاً فجاء العنوان: "المدرسة الألفبائية الصرفية التقليبية"(32).

إنّ معيار الأبنية يتوقف على الكمّ في كل بناء، وهذا المعيار لا يحتاج للتقليبات التي طبقها ابن دريد؛ لأنّ التقليبات تظهر بشكل عفوي خفي في ثنايا كل باب دون أن نلجأ إلى نظام التقليبات بشكل منفصل، فعلى سبيل المثال سنجد كلمة (معارف في جذر عرف، وكلمة فروع في جذر فرع) وبذلك سنحصل على المفردات بحسب جذورها دون أن نلجأ لنظام التقليبات وهذا على منهج الألف بائية.

إنّ مقارنة بسيطة بين منهج الخليل في العين، ومنهج ابن دريد في الجمهرة يبين أن ابن دريد "اتبع الخليل في اثنين من أسس منهجه وهما نظام الأبنية، ونظام التقليبات مع إدخال تعديلات يسيرة على نظام العين... ولكن ابن دريد خالف الخليل في الأساس

(32) مناهج التأليف المعجمي عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص340.

الثالث لمنهج العين وهو أساس الترتيب الصوتي للحروف حيث أهمل ابن دريد هذا النظام واختار بديلاً عنه"(33).

إنّ معيار الأبنية الذي اختاره ابن دريد قد اضطرب في تطبيقه بحيث أصبح مربكاً لابن اللغة وللمتخصص فكيف به للمبتدئ ومتعلم اللغة؟ وقد أدى هذا الاضطراب في البناء الخارجي للأبنية إلى اضطراب الترتيب الداخلي لمواد المعجم؛ حيث نجد بعض المواد قدمت في غير موقعها، وبعضها الآخر وضع باحتساب الزوائد، فقد وجدناه "يعتبر تاء التأنيث هاءً أصلية في الكلمة، فلفظ الثبرة يعالج على أنه رباعي مؤلف من الباء والثاء مع الراء والهاء، والبثنة عنده رباعي مؤلف من الباء والثاء مع النون والهاء..." (34). ومما سبق نجد أن معيار الأبنية قد اضطرب وأدى هذا إلى وقوع الخلل في بناء المعجم لعدم استطاعته الالتزام بمعيار البناء الذي اختاره.

3- معيار الندرة أو الشيوع ومدى الالتزام به :

وضع ابن دريد معجمه (الجمهرة) على أساس الأبنية، وقد تدرّج في هذه الأبنية من الثنائي إلى الخماسي، و لم يف بخطته القائمة على الأبنية؛ فقد وضع في هذا الترتيب ما يقوم على الندرة والشيوع، ووضع فيه ما يقوم على الأوزان والمعايير الصرفية، وهذا يغاير المنهج الذي اختطه لنفسه في بناء معجمه.

لقد ذكر ابن دريد في مقدمته أنه اختار الشائع المستعمل، وجعل اسم معجمه ينطلق من هذا المنهج، إذ أطلق عليه (الجمهرة) أي أنّه يمثُل الجمهور من كلام العرب، والحقيقة أن مفهوم النادر والوحشي والمستنكر أمر نسبي؛ فقد يكون وحشياً ومستنكراً عند ابن

(33) المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، عبد الحميد أبو سكين، الفاروق الحديثة للطباعة، ط2، 1988، ص75.

(34) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ج2، ص323.

دريد، وقد لا يكون كذلك عند غيره، واللافت للنظر أنه لم يترك هذا النادر المستنكر بل جعله في أبواب منفصلة أطلق عليها أبواب النوادر، وكان الأولى أن يبتعد عن هذا سيراً على منهجه الذي اختطه، أما وقد وقف عليه فكان الأولى أن يضعه في أبنيته ولا يفصل له باباً خاصاً، وقد أشار بعض العلماء إلى هذا الاضطراب في منهجيته بقوله: "مخالفته لمنهجه الذي رسمه واضطرابه في خطته التي ذكرها وقد أوضح أنه قصد الجمهور الشائع وأرجأ الغريب المستنكر ولكن من يعنى بقراءة الجمهرة يرى بين ثناياه اهتماماً بالغريب والشاذ"(35). ويضم باب النوادر في جمهرة ابن دُريد الكثير من الأبواب الفرعيّة وقد "جمع فيه ابن دُريد طائفة من النوادر يبوبها في أبواب فرعية، دارت موادّ كلّ منها حول موضوع خاص... وقد استفاد دارسو اللغة من هذه المواد اللغوية التي جمعها ابن دُريد وإن كانت خارجة عن موضوع معجمه المجنّس، وما كان يضيره أن تنزع عنه لتجعل في رسائل خاصة أو في معجم مبوب جامع..." (36).

وقد جاء باب النادر والوحشي في كتاب الجمهرة شاذاً، بل وواضح الشذوذ لما فيه من مخالفة لخطة المؤلف التي أشار فيها إلى إلغاء الوحشي المستنكر، وأدى إقحام هذا الباب إلى الخلط والاضطراب، وقد أشار بعض العلماء إلى إقحام هذا الباب، ومما قاله عبد الكريم مجاهد: "وما جاء في آخر الكتاب يثبت أنّه خالف مقصده، وأحدث تخليطاً واضطراباً في خطته، وأنّه لم يرجئ الوحشي المستنكر، ولم يقم بإلغائه بل استزاد منه في أبواب عشوائية لا رابط بينها"(37).

ويشكل باب النوادر عند ابن دريد تعدداً وشتاتاً لا يجمعه باب أو موضوع واحد، وقد وصل بعض العلماء بتعدد فرعيات هذا الباب إلى مئتي باب، وأطلق عليها حسين

(35) محمد بن دريد وكتاب الجمهرة، شرف الدين الراجحي، ص220.

(36) المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد، ص63.

(37) مناهج التأليف المعجمي عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص350.

نصار الضمائم إذ يقول: "... يلي هذا ما أسميناه بالضمائم، وهي أكثر من مئتي باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء، والمعرّب من الألفاظ، والاستعارات، وأخطاء الشعراء... ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معيّن، بل تقسم مرّة على الأبنية وأخرى على الموضوعات، وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب، وليس له من خصائص المعجمات شيء..." (38).

ومع أنّ ابن دريد يستبعد – من الناحية النظرية – النادر والمستنكر من معجمه إلاّ أنه –من الناحية العملية – يهتم به، ويفصّل فيه، ولكنّ ابن دريد "لم يضع بين أيدينا المعايير التي استند إليها في إلغاء ما أطلق عليه (الوحشي المستنكر) أو تلك التي استند إليها فيما أطلق عليه المعروف واستعمله في معجمه، إذ أنّ الوحشي والغريب أوالمعروف من الكلام من الأمور النسبية التي تختلف من بيئة لغوية إلى أخرى ومن عصر إلى آخر ، واكتفى بأن جعل من نفسه حكماً في الاختيار والإلغاء وربّما استند في ذلك إلى علمه باللغة وكلام العرب وقلة ثقته فيمن يقدم إليهم معجمه، فهم – كماو صفهم – "من أكثر الناس زهداً في الأدب، يتثاقلون عن طلب العلم وعداوتهم لما يجهلون، وتضييعهم لما يُعَلّمون"(39)، ويبين حلمي خليل في نصّه السابق أنّ ابن دريد لا يستند إلى أي معيار ليصنف النادر والمعروف على أساسه إلاّ معيار معرفته اللغوية الخاصة، ويشير إلى أنّ ابن دُريد يتهم الآخر بالابتعاد عن العلم، وأنهم قد تثاقلوا في طلبه، وأنهم أصبحوا أعداءً للعلم لجهلهم، وهم يضيعون ما عُلّموه، وهذا يمثل عدم الثقة بالآخر حقيقة.

ومع كلّ ما رصده العلماء من اضطراب معجم الجمهرة، ومع ما وقع فيه من تداخل المعايير إلاّ أنّ أحد العلماء يرى أن النقد العربي لم يدرك أهمية معجم ابن دريد،

(38) المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص228.

(39) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص166.

وفي ذلك يقول: "لقد أثبت ابن دريد مهمل الخليل أو ما يسميه هو بالمعكوس... ومن ذلك أنّ مدخل (ثقف) لم يرد في جمهرته بل ورد في معكوسه (قثّ) فلقد قال: (ثقف): استعمل معكوسه (القثّ): وهو جمعك الشيء بكثرة... وكذلك الشأن في مدخل (ثكك) حين يقول: (ثكك) استُعمل: لحية كثّة... يتبين من هذين المثالين، أنّ ما كان يعتبره الفكر والمنطق معقولاً، لم يكن في اللغة موجوداً، بل أيدت ما اعتبر تصوراً مهملاً مثل قثّ وكثّ المعكوسين، وهنا تظهر أهمية معجم ابن دريد المغبونة لأنّه في الحقيقة معجم تجريبي غايته إثبات أو تفنيد الصلة بين النظرية الفكرية الخليلية وطبيعة اللغة العربية، مما يدعونا إلى البحث والتنقيب لاستقراء تلك التجربة من خلال كلّ مداخل الجمهرة لنستخلص منها صلات المستعمل بالمهمل... فالجمهرة تكملة لكتاب العين، محاولة للاحتجاج لنظريته بالسلب والإيجاب. وذلك ما لم يُدركه النقد العربي قديماً وحديثاً إذ قصر همّه على التأكيد على هنّات ابنُ دُريد دون الاتجاه إلى مقصده التجريبي..." (40) وهو دفاع مضطرب يكتنفه الضعف وعدم الإقناع .

لقد شكل معيار الندرة والشيوع اضطراباً في منهجية ابن دريد على مستويين:

المستوى الأول أنه ينشد الشائع ويعلن عن ترك النادر والمستنكر ونجده في التطبيق يفصل باباً للنوادر ولا يتحاشاها، وهذا يمثل فجوة بين النظرية والتطبيق.

المستوى الثاني ويتمثل في الخلط بين ما يعالج في معاجم الألفاظ وما يعالج في معاجم المعاني والموضوعات، فمعيار الندرة والشيوع معيار يعالج في معاجم المعاني والموضوعات، وقد التفت عبد الرزاق الصاعدي لفتة لطيفة لهذه القضية في بحثه القيم: (خلل الأصول في معجم الجمهرة) إذ يقول: "ولا يدخل البابان الأخيران (اللفيف و(النوادر) في النظام

(40) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ج2، ص324.

المعجمي القائم على ترتيب الألفاظ، وهما ما عيب به صاحب الجمهرة؛ لأن مكانهما معاجم المعاني والموضوعات"(41).

إن المادة اللغوية التي ضمها معجم الجمهرة تنبئ عن قدرة لغوية عالية عند ابن دريد تجعله في مصاف علماء اللغة، وكذلك فكرته في عمله المعجمي القائم على ترتيب الأبنية فإنه عمل يوحي بشيء من الإبداع؛ ولذلك فإن الاضطراب الذي داخل معجم الجمهرة لا يعني ضعف ابن دريد واتهامه في مقدرته اللغوية، وأحسب أن ما داخل المعجم من خلل في بنائه يعود لأسباب لا تقدح في علمية ابن دريد، ومن هذه الأسباب:

بقاء ابن دريد مسكوناً بمنهجية التقليبات التي بنى(الخليل بن أحمد)عليها معجمه، وهذا يدل على حضور معجم العين ومنهجيته في عقلية ابن دريد وتأثره به.

التداخل بين المعيارين: الصرفي والمعجمي عند ابن دريد وغيره من العلماء، وقد وقع في هذا التداخل بعض العلماء ومنهم الخليل عندما وضع الهمزة مع أصوات العلة في ترتيبها المخرجي، ومردّ ذلك أنه وضعها على أساس المعيار الصرفي من حيث انقلابها أو ثباتها، وقضية التداخل بين المعيارين: الصرفي والمعجمي قضية شائكة بنيت عليها بعض المغالطات اللغوية وأصبحت هذه المغالطات من الثوابت في الدرس اللغوي لدينا، وليس هذا موطن بحثها.

إنّ إملاء المعجم مشافهة وارتجالاً قد يؤدي إلى الاستطراد؛ فيذكر بعض المفردات والأبنية في غير مكانها، إضافة إلى البتر الذي يقع، وما يداخله من خلل عند المتابعة.

(41) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مجلد 12، عدد 20، عبد الرزاق الصاعدي، خلل الأصول في معجم الجمهرة .

أحسب أن ما وصلنا من نسخ الجمهرة لا يمثل النسخ النهائية التي أعدها ابن دريد ويرتضيها، وقد تكون هذه النسخ مجرّد مسودات أخذت عن طلابه، أما النسخ التي تمثل حقيقة الجمهرة وصورة ابن دريد العلمية فأحسب أنها ما زالت مفقودة.

ويبقى معجم الجمهرة عملاً يرتاده الباحث بوصفه مصدراً تراثياً يجمع في ثناياه القراءات القرآنية، والحديث النبوي، والشعر العربي، والأمثال، واللهجات، وإن قلت أهميته بوصفه معجماً فلا تقل بوصفه موسوعة تراثية، أما فكرته المعجمية القائمة على الأبنية والتقليبات فهي فكرة رائدة يمكن لنا أن نعيد النظر في إيجاد معجم لغوي على أساسها متحاشياً ما وقع في الجمهرة من خلل.

وبعـــد، فمع الخلل الذي يعتور منهجية ابن دريد في الجمهرة فإنني أرتقي بمؤلفه عن الذم والقدح، وأحسب أنه يملك زمام اللغة آملاً أن ننظر إلى ابن دريد من مجمل أعماله العلمية، ونشكل صورته على أساس الكل، وليس على أساس الجزء المتمثل في اضطراب منهجية الجمهرة. أما الجمهرة فإنّه وإن اضطربت منهجيته بوصفه معجماً لغوياً إلاّ أنّه يمثل موسوعة لغوية جمع فيه من لغات العرب، والشواهد، والغريب النادر ما يمثل مرجعاً مهماً في التراث اللغوي، بل هو موسوعة لغوية قد يفيد منها أي باحث.

المصادر والمراجع :

1- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 1986م.

2- تهذيب اللغة،محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

3- الجمهرة في اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.

4- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

5- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مجلد12، عدد 20، 1421هـ/ 2000م، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، خلل الأصول في معجم الجمهرة.

6- مجلة مجمع اللغة الأردني، منهج أحمد ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة، محمود عبد الله الجفال.

7-محمد بن دريد وكتاب الجمهرة: شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.

8- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، صححه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل- بيروت.

9- المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م.

10- المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، عبد الحميد أبو سكين، الفاروق الحديثة للطباعة، ط2، 1988م.

11- المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، المؤسسة الوطنية للترجمة، بيت الحكمة، تونس، 1991م.

12- المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، 1988م.

13-معجم المعاجم العربية، يسرى عبد الغني عبد الله، دار الجيل- بيروت، ط1، 1991م.

14- المعجمات والمعاجم العربية نشأتها وأنواعها،عبد المجيد الحر،دار الفكر العربي، بيروت،ط1، 1994م.

15- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

16- مناهج التأليف المعجمي عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الثقافة، عمان، ط1، 2010م.